توصيات المؤتمر الدولي للنقل البحري واللوجيستيات

بعنوان: "منظور التنمية المستدامة للمشروعات العملاقة "

والمنعقد خلال الفترة من **29-31** مارس **2015** بفندق جرين بلازا – الإسكندرية

أولاً: مجموعة توصيات مرفوعة إلى جامعة الدول العربية:

1 - تشجيع إصدار كتيب موحد للضوابط الخاصة بممارسة الأنشطة المختلفة بالموانئ تحت مسمى "الموانئ العربية الخضراء Green Arab Ports"، ، بمشاركة الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى واتحاد الموانى العربية وبالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادى – إدارة النقل والسياحة) وتحت اشراف مجلس وزراء النقل العرب ، بحيث يضم كافة الضوابط والقواعد الخاصة بكافة الأنشطة التى يتم ممارستها بالموانئ العربية والسفن المترددة عليها، ويتضمن إضافة الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة.

2 - دعم الدول العربية لوضع كود عربى موحد فيما يتعلق بمعايير وضوابط بناء وصيانة وتشغيل الوحدات البحرية والنهرية بالعالم العربى .

3 - تشجيع الدول العربية على انشاء هيئات وطنية لتصنيف السفن ينشأها القطاع الخاص بالدول العربية والاعتراف بها وذلك تنفيذا لقرار مجلس وزراء النقل العرب فى دورته الـ (19) ، مع التأكيد على تفعيل قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى صدر عام 1994 بالعمل على انشاء هيئة تصنيف عربية ، تقوم بتسجيل السفن والاشراف على بناءها وإخضاعها للكشف الدورى للتأكد من توافقها مع المعايير المطلوبة ، أخذا فى الاعتبار الظروف المحلية والبيئية المحيطة وبما يراعى متطلبات واحتياجات ملاك السفن والوحدات البحرية أو النهرية بالدولة ، وذلك فى ضوء المبالغة الشديدة من هيئات التصنيف العالمية ، وفى ضوء الضوابط والمعايير الخاصة بها، بالاضافة إلى الرسوم المرتفعة التى تفرضها على الوحدات البحرية والنهرية .

4 - حث حكومات الدول العربية على تبنى مفهوم رياده الاعمال للابتكارات التكنولوجية الحديثة التى تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة، وفى نفس الوقت وضع تعهدات ملزمة لانشاء بنية أساسية شاملة لاستخدامات الطاقة البديلة بالموانئ العربية والمراكز اللوجيستية.

5- دعم انشاء آلية متخصصة للتنمية المستدامة تحت مظلة جامعة الدول العربية ومجلس وزراء النقل العرب تضم ممثلين من المؤسسات العربية الحكومية وغير الحكومية وذلك لتبنى إستراتيجية قومية عربية تقوم بوضع المعايير العربية الموحدة والعمل على تطبيق مفهوم كفاءة التنمية المستدامة ECO-efficiency بالمشروعات الجديدة فى النقل وتضمينها دراسات الجدوى المقدمة لهذه المشروعات ، وإلزام المشروعات القائمة بتطبيق تلك المفاهيم مع ضرورة قياس ومتابعة الآثار البيئية والتقرير عنها بشكل دوري إلى الجهات المعنية . وذلك اتساقا مع قرار القمة العربية العادية الدورة (26) والتى عقدت بجمهورية مصر العربية – مارس 2015 ، والمتعلق بالبند الخاص بالاولويات العربية لاجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015 ، والتى تنص على : دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع وكالات الامم المتحدة المتخصصة إلى وضع خطة عمل عربية لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة العالمية لما بعد 2015 وذلك بعد اقرارها من الجمعية العامة للامم المتحدة فى سبتمبر 2015 .

6- تكليف الاكاديمية العربية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى باعتبارها بيت الخبرة العربى والدولى فى النقل الدولى واللوجستيات وبالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادى – إدارة النقل والسياحة) وتحت اشراف مجلس وزراء النقل العرب بتنفيذ دراسة انشاء مجموعة من المراكز اللوجيستية العالمية على محاور النقل البحرى الرئيسية لتعظيم الدور التفاعلى للدول العربية فى المنظومة اللوجيستية العالمية مما يسهم فى رفع مستويات المعيشة للمواطنين العرب والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

7- حث الدول العربية على إضفاء الحماية القانونية الدولية علي العقود الدولية للمشروعات الكبرى التى تبرمها مع الشركات والأطراف الأجنبية فى مجال الإستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال عدم إحالة النزاعات القانونية التى قد تنشأ بسبب تطبيق هذه العقود لهيئات التحكيم الدولى خارج الدول العربية وإنعقاد الإختصاص بنظر نزاعات التحكيم إلى هيئات تحكيم عربية بدلاً من ذلك، مع النص على إحالة الخلافات والنزاعات الدولية لعقود الإستثمار إلى لجان لفض وتسوية النزاعات وذلك نظراً لمساس هذه العقود الخاصة بالمشاريع الكبري بالأمن القومى العربى .

8 -النظر فى تعديل وتطوير التشريعات الخاصة بقانون المرافعات بالدول العربية فيما يخص اجراءات التقاضى والعمل على سرعة الفصل فى القضايا ونزاعات الإستثمار، بما يسهم فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بالدول العربية.

9 -حث الدول العربية لاهمية الانضمام لإتفاقية هيج لإلغاء متطلبات التوثيق للمستندات الأجنبيه العامة والتى تمثل نوعا من معوقات الاستثمار الأجنبى بالدول العربية ، مع تفعيل دور الموثقين المعتمدين Apostles .

10 - مراعاة الاستفادة من خبرات الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري كاحدى المنظمات العربية المتخصصة لجامعة الدول العربية وبيت الخبرة العربى والدولى المتخصص فى النقل البحرى واللوجستيات ، في دعم المشروعات العملاقة بالدول العربية بالبحوث والاستشارات وكافة الدراسات التي تحتاجها للنهوض بهذه الصناعة ، والانتقال بالدول العربية إلى مصاف الدول المتقدمة بحريا واقتصادياً ، مع الاهتمام بتطوير وتنمية الموارد البشرية بهذا القطاع ودعمه بالعمالة المدربة والمتخصصة التي يتم تدريبها بكافة كيانات الأكاديمية مع اعطائها المزايا التفضيليه وذلك طبقا للمادة الثانية عشر من اتفاقيه انشاءها .

ثانيا: مجموعة توصيات مرفوعة إلى حكومة جمهورية مصر العربية:

1 - انشاء هيئة عليا متخصصة للتنمية المستدامة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء تضم ممثلين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وذلك لتبنى إستراتيجية قومية مصرية تقوم بوضع المعايير المصرية الموحدة والعمل على تطبيق مفهوم كفاءة التنمية المستدامة ECO-efficiency بالمشروعات الجديدة وتضمينها دراسات الجدوى المقدمة لهذه المشروعات، وإلزام المشروعات القائمة بتطبيق تلك المفاهيم مع ضرورة قياس ومتابعة الآثار البيئية والتقرير عنها بشكل دوري إلى الجهات المعنية.

2 - إصدار كتيب موحد للضوابط الخاصة بممارسة الأنشطة المختلفة بالموانئ المصرية تحت مسمى "الموانئ المصرية الخضراء Green Egyptian Ports"، بحيث يضم كافة الضوابط والقواعد الخاصة بكافة الأنشطة التى يتم ممارستها بالموانئ المصرية والسفن المترددة عليها، ويتضمن الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستدامة.

3 - دعم الحكومة للابتكارات التكنولوجية الحديثة التى تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة، مع وضع تعهدات ملزمة لانشاء بنية أساسية شاملة لاستخدامات الطاقة البديلة بالموانئ المصرية والمراكز اللوجيستية.

4 - تبنى حكومة جمهورية مصر العربية لاستراتيجية شاملة جديدة تعتمد على محاور جغرافية وسياسية وبحرية لتصبح مصر دولة محورية عالمية Global Hub Country على الخريطة العالمية الجديدة وبما يتفق مع مخطط الصين باحياء طريق الحرير الجديد. ويتم ذلك من خلال اجراء الدراسات المختلفة وتدعيم العلاقات المصرية الصينية من ناحية والعلاقات المصرية بالتجمعات العالمية الرئيسية من ناحية أخرى، بالاضافة إلى عقد مجموعة ورش عمل تضم كافة الأطراف المعنية (سياسية، اقتصادية، مالية وتمويلية، بحرية،....إلخ) لمناقشة كافة الأبعاد والقضايا الخاصة بتلك الاستراتيجية القومية لتطبيقها على كافة المستويات.

5 - تفعيل دور المجلس الأعلى للموانى بجمهورية مصر العربية للقيام باعادة صياغة الإستراتيجية العليا للنقل البحري، فى ضوء التطورات العالمية الحديثة، وإصدار الضوابط والتوجيهات العامة، ومتابعة عمليات التنفيذ فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية التالية:

- قطاع الموانئ البحرية.

- قطاع الخدمات البحرية .
- قطاع الأسطول التجاري البحري.

6 - دعم صناعة الترسانات البحرية المصرية (بناء وإصلاح الوحدات البحرية) كصناعة إستراتيجية من خلال حزمة من الإجراءات التالية:

- تبني خطوات جادة نحو إنشاء ترسانة بحرية عالمية عملاقة على البحر الأحمر لخدمة الوحدات والمنصات البحرية بالمنطقة وذلك ضمن مشروعات المخطط الرئيسي لتنمية محور قناة السويس أو بمنطقة العين السخنة أو منطقة سفاجا، مع إبرام مجموعة من اتفاقيات الشراكة مع الترسانات الأجنبية ذات الخبرة العريقة وذلك بهدف نقل الخبرة والمعرفة وضخ استثمارات جديدة بقطاع الترسانات البحرية المصرية.
- منح أولوية إسناد أعمال الصيانة والإصلاح الخاصة بالمشروعات البحرية والمدنية إلى الترسانات البحرية.
- النظر في منح تخفيضات على رسوم عبور قناة السويس للوحدات البحرية العابرة بغرض إجراء صيانة وإصلاح بالترسانات المصرية المطلة على البحر الأحمر أو المتوسط مع وضع الضوابط اللازمة لذلك.

7 - وضع الكود المصرى الموحد فيما يتعلق بمعايير وضوابط بناء وصيانة وتشغيل الوحدات البحرية والنهرية بمصر.

8 - إضفاء الحماية القانونية الدولية علي العقود الدولية للمشروعات الكبرى التى تبرمها الدولة أو أحد هيئاتها العامة مع الشركات والأطراف الأجنبية فى مجال الإستثمارات الأجنبية فى مصر، وذلك من خلال عدم إحالة النزاعات القانونية التى قد تنشأ بسبب تطبيق هذه العقود لهيئات التحكيم الدولى خارج مصر وإنعقاد الإختصاص بنظر نزاعات التحكيم إلى هيئات تحكيم داخل مصر بدلاً من ذلك ، مع النص على إحالة الخلافات والنزاعات الدولية لعقود الإستثمار إلى لجان لفض وتسوية النزاعات وذلك نظراً لمساس هذ ه العقود الخاصة بالمشاريع الكبري بالأمن القومى المصري.

9 - تعديل وتطوير التشريعات الخاصة بقانون المرافعات المصري فيما يخص اجراءات التقاضى فى مصر والعمل على سرعة الفصل فى القضايا ونزاعات الإستثمار، كما يجب تفعيل نص الماده رقم 98 من قانون المرافعات بعدم جواز تأجيل الدعوى لذات السبب أكثر من مرة، حيث أن هذه التعديلات تجعل المستثمرين يوافقون على التقاضى أمام المحاكم المصرية وعدم تمسكهم بإختصاص المحاكم الأجنبية فى العقود الكبري.

10 - تفعيل دور الموثقين المعتمدين Apostles وأهمية إنضمام مصر لإتفاقية هيج لإلغاء متطلبات التوثيق للمستندات الأجنبيه العامة والتى تمثل نوعا من معوقات الاستثمار الأجنبى بمصر.

11 - دراسه انشاء جهاز تنظيم النقل البحرى بوزارة النقل المصريه أسوة بجهاز تنظيم الاتصالات